

قرار وزارى  
رقم ٢٠٠٢/٣٧  
بتحديد رسوم الدعاوى المدنية  
ودعاوى الأحوال الشخصية

استناداً إلى المرسوم السلطانى رقم ٢٠٠٢/٥ بتعديل المرسوم السلطانى ٩٠/٩٩ بإصدار  
قانون السلطة القضائية،  
وإلى القانون المالى الصادر بالمرسوم السلطانى رقم ٩٨/٤٧ وتعديلاته،  
وإلى لائحة الرقابة على الإيرادات والنفقات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ٩٩/٥٢،  
وإلى موافقة وزارة المالية بكتابها رقم مالية/ت - (٣٣٨٢) / م.ت.د. ١١٢٦/٣/٦  
بتاريخ ١٣/١١/٢٠٠١م،  
وبناءً على ماتقتضيه المصلحة العامة.

تقرر

- مادة (١) : يحدد رسم ثابت قدره ريال واحد على الدعاوى المدنية ودعاوى الأحوال الشخصية.
- مادة (٢) : يلغى كل ما يخالف هذا القرار أو يتعارض مع أحكامه.
- مادة (٣) : ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١/٦/٢٠٠١م تاريخ العمل بقانون السلطة القضائية.

محمد بن عبدالله بن زاهر الهنائى

وزير العدل

صدر فى : ٢٣/١١/١٤٢٢هـ

الموافق : ٦ / ٢ / ٢٠٠٢م

نشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية رقم (٧١٣)  
الصادرة فى ١٦/٢/٢٠٠٢م